الرئيس المصري يصدر قراراً جمهورياً بـ «قانون ينظم التظاهر» بعد إقراره من الحكومة

المستشار عدلي منصور

القاهرة ـ يو.بي.أي: أصدر الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور أمس «قرارا جمهورياً بقانون تنظيم التظاهر في البلاد وذلك بعد إقراره من الحكومة».

وقال الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية السفير إيهاب بدوي في بيان صحافي «إن الرئيس عدلي منصور أصدر قرارا بقانون رقم 107 لسنة 2013 الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية».

وذلك بعد أن أرسله مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية، ويتيح القانون «تنظيم المظاهرة بعد إخطار وزارة الداخلية، وإذا اعترضت الداخلية، يكون هناك الحق في اللجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة، كما يضع القانون أيضا عقوبات مالية على منظمي المظاهرة في حالة عدم الحصول على إذن بتنظيمها، بدلا من النص السابق بعقوبات الحبس، كما ألغى مشروع القانون الجديد شرط وجود كردون معين حول المنشآت والمظاهرة».

أقرت منتصف أكتوبر الفائت، مشروع قانون تنظيم التظاهر بعد موافقة غالبية الوزراء عليه، وتم تقديمه للرئيس المؤقت للبلاد، فأصدر القرار الجمهوري بالعمل به كقانون.

وجاء ذلك بعد «ان شهدت الساحة السياسية المصرية على مدى الأسابيع القليلة الماضية لغطا حول إصدار قانون جديد لتنظيم التظاهر بالنظر إلى وجود قوانين تتناول محددات التظاهر وكيفية مواجهة الخروج عن السلمية خلال المظاهرات».

متطرفون يقتحمون «الأقصى» بحماية شرطة الاحتلال

غزة ـ كونا: اقتحم مستوطنون ومتطرفون إسرائيليون صباح أمس باحات المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحماية مكثفة من شرطة الاحتلال التي رافقت هؤلاء خلال استباحتهم لباحات المسجد.

وذكرت محطات إذاعة محلية ان المستوطنين «اقتحموا المسجد من باب المغاربة المؤدي الى حائط البراق والذي يسميه المتطرفون في إسرائيل (حائط المبكى)».

وقاد الناشط والحاخام يهودا غليك الاقتحام الذي ترافق مع دروس تلقاها المشاركون فيه حول ذات المكان الذي يسميه المتطرفون «جبل المعبد».

ويرأس الحاخام المتطرف ما يسمى «مجلس ادارة مؤسسة صندوق تراث الهيكل» في إسرائيل، إضافة الى كونه المتحدث الرئيسي باسم حركات «الهيكل» التي تدعو الى هدم المسجد الأقصى المبارك.

على الصعيد ذاته، أكدت محطات الإذاعة ان «شرطة الاحتلال اعتقلت مدرستين في مصاطب العلم الاسلامية بالأقصى هما هنادي الحلواني وزينة عمرو، إضافة الى الطالب علاء ابوالهيجا».

ونقلت الشرطة المعتقلين الثلاثة قبل الاقتحام الى مركز «القشلة» في القدس المحتلة لإجراء تحقيق معهم.

جاء ذلك في وقت منعت أعداد من طلاب وطالبات مصاطب العلم من دخول المسجد الأقصى، وذلك في وقت تواجد المئات منهم وتعالت أصواتهم بالتكبير مع بدء اقتحام المتطرفين للمسجد.

رفض استشكال ثانٍ لـ «الإخوان» لوقف تنفيذ حكم حظرٍ أنشطة التنظيم

رجال شرطة مصريون يحمون مبنى السفارة التركية في القاهرة امس (أ.ب)

القاهرة ـ أ.ش.أ: رفضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة، في جلستها أمس، دعوى الاستشكال المرفوعة من تنظيم الإخوان المسلمين، لوقف تنفيذ الحكم السابق صدوره من المحكمة (بدائرة مغايرة) بحظر أنشطة الجماعة والجمعية التابعة لها.. وأمرت المحكمة بالاستمرار في تنفيذ حكم الحظر. وكانت اللجنة القانونية للإخوان قد أقامت استشكالا ثانيا لوقف تنفيذ الحكم لحين إقامة استئناف والفصل في موضوع القضية، غير أن المحكمة بجلسة امس رفضت الاستشكال. وسبق للإخوان أن أقامت استشكالا وتم الفصل فيه بالرفض في 6 نوفمبر الجاري. يشار إلى أن الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة كان قد صدر في 23 سبتمبر الماضي، وتضمن حظر أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية، وجماعة الإخوان المسلمين المنبثقة عنه، وجمعية الإخوان المسلمين وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة اليها أو منشأة بأموالها أو تتلقى منها دعما أو أي نوع من أنواع الدعم، وكذا الجمعيات التي تتلقى التبرعات ويكون من بين أعضائها أحد أعضاء الجماعة والجمعية أو التنظيم.. والتحفظ على أموالها العقارية والسائلة والمنقولة، على أن يتم تشكيل لجنة مستقلة من مجلس الوزراء لإدارة الأموال والعقارات والمنقولات المتحفظ عليها ماليا وإداريا وقانونيا، لحين صدور أحكام قضائية بشأن ما نسب الى الجماعة واعضائها من اتهامات جنائية متعلقة بالأمن القومي وتكدير الأمن والسلم العام.

وكان المستشار عادل عبدالحميد وزير العدل، قد سبق أن أصدر قرارا بتعيين المستشار عزت خميس مساعد أول وزير العدل، رئيسا للجنة إدارة أصول وأملاك جماعة وجمعية الإخوان المسلمين، على ضوء الحكم، وتحدد أن تتولى اللجنة إدارة أموال كل ما تمتلكه الجماعة والجمعية من ممتلكات، سواء عقارية أو منقولة أو أموال سائلة بالبنوك، وذلك لحين صدور الحكم النهائي الخاص بحل الجمعية وإدارة أموالها. وسبق أن قالت محكمة الأمور المستعجلة في حيثيات «أسباب» حكمها الصادر في سبتمبر إن جماعة الإخوان المسلمين التي أنشأها حسن البنا في عشرينيات القرن الماضي، قد اتخذت من الإسلام الحنيف ستارا لها ولأنشطتها المنافية لصحيح الإسلام والمخالفة لأحكام القانون، واجترأت على حقوق المواطنين وأهدرتها، وافتقد المواطنون في ظل توليها للحكم لأبسط حقوقهم في العدالة الاجتماعية والأمن والطمأنينة. وأشارت المحكمة (حينها) إلى أن المصريين لم يجدوا في الجماعة حينما تولت الحكم، إلا التنكيل والاستعلاء، وزادت أحوال المواطنين سوءا، فهبوا في ثورة 30 يونيو بسلمية يعبرون عن رفضهم للظلم، ومستعينين بالقوات المسلحة التي هي جزء أصيل وأساسي من الوطن لا ينفصل عن شعبه في مواجهة هذا النظام الظالم. وأضافت المحكمة أنها تهيب بالأزهر الشريف باعتبار أنه يمثل منبر الوسطية، أن يستمر في خطابه الدعوي المعتدل ودوره الفكري الذي يقوم بمحاربة الفكر المتطرف الداعم للإرهاب، وأن ينشر الصورة الحقيقية السمحة للدين الإسلامي الحنيف.

اليابان تعلن حالة التأهب القصوى عقب إعلان الصين إقامة منطقة للدفاع الجوي فوق جزر سينكاكو المتنازع عليها

جزر سينكاكو المتنازع عليها بين اليابان والصين (رويترز)

عواصم ـ وكالات: تصاعد التوتر في شرق آسيا أمس بعد إعلان اليابان درجة التأهب القصوى ردا على إعلان الصين عن إنشائها لمنطقة دفاع جوي حول جزر سينكاكو المتنازع عليها بين البلدين في أوكيناوا.

وذكرت هيئة الإذاعة اليابانية أن اجتماعا حضره مساعدو رئيس مجلس الوزراء نوبوكاتسو كانيهارا ونوبيوشيجي تاكاميزاوا ومسؤولون آخرون مع رئيس الوزراء شينزو آبي في مقر إقامته، واتفقوا على أن إنشاء منطقة دفاع جوي حول الجزر أمر لا يمكن السكوت عليه، حيث أخبرهم آبي بإصراره على حماية الأراضي والبحار والأجواء اليابانية وأمرهم بالتصرف بشكل مناسب.

من جهته، قال وزير الدفاع إتسونوي أونوديرا إنه ينبغي على الجانبين العمل لتجنب النزاعات، مضيفا أنه سيطالب الصين بخلق آلية تواصل تسمح للبلدين بالتعامل مع أي مشكلات تطفو على السطح. وتعتبر الحكومة اليابانية أن الخطوة الصينية تأتي تدعيما لادعاءات بكين بملكيتها للجزر فضلا عن عزمها التخطيط لتكثيف أنشطة المراقبة والإنذار حول الجزر. وجاء إعلان الصين عن إقامة منطقة للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي أمس الأول في أحدث خطوة ضمن سلسلة إجراءات في نزاعها المتصاعد مع اليابان بشأن مجموعة من الجزر.

واشنطن: إعلان الصين إجراء أحادي يشكل محاولة لتغيير الوضع القائم

ونشرت وسائل الإعلام الرسمية قواعد جديدة لتحديد هوية الطائرات فوق مناطق تشمل جزر سينكاكو التي تخضع للسيطرة اليابانية وتطالب الصين وتايوان بأحقيتهما في السيطرة عليها وتطلقان عليها اسم «دياويو» و«تياويوتاي» على الترتيب. وجاءت تلك الخطوة في أعقاب تقارير غير مؤكدة الجمعة أشارت إلى أن اليابان ضاعفت عدد طائرات التزود بالوقود لتمكين الطائرات من البقاء في الهواء لفترة أطول فوق الجزر غير المأهولة. وقالت صحيفة «يوميوري» في طوكيو إن اليابان ستضاعف أسطولها ليصل إلى ثماني طائرات على الأقل كما ستوسع استخدامها للسفن الحربية عالية السرعة. وكان رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي رفع الشهر الماضي ميزانية الدفاع لعام 2013 للمرة الأولى منذ 11 عاما في تحول استراتيجي في ظل المناوشات اللفظية المكثفة بين أكبر قوتين اقتصاديتين في آسيا. وأكدت وسائل إعلام صينية رسمية السبت أن أربعة من قوارب خفر السواحل قامت بدوريات في الجزر يوم الجمعة وهي المناورة الـ 71 من نوعها منذ أن اشترت اليابان ثلاثا من الجزر الرئيسية الخمس غير المأهولة من مالك خاص في سبتمبر 2012. وأعرب وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن قلق بلاده «العميق» إزاء إعلان الصين عن منطقة للدفاع الجوي. وقال كيري «إن هذا الاجراء الأحادي يشكل محاولة لتغيير الوضع القائم في بحر الصين الشرقي» مشيرا إلى أن هذا الإجراء التصعيدي من شأنه أن يزيد فقط من التوترات في المنطقة. وتابع كيري «لقد دعونا الصين إلى توخي الحذر وضبط النفس، ونحن نتشاور مع اليابان وغيرها من الأطراف المتضررة، في جميع أنحاء المنطقة».

حملات شعبية مصرية لمقاطعة المنتجات التركية

القاهرة ـ إيلاف: رحبت القوى السياسية المصرية بقرار طرد السفير التركي من القاهرة، فيما «دشن نشطاء سياسيون حملات شعبية لـ «مقاطعة المنتجات التركية»، لاسيما في ظل نجاح حملة مقاطعة الدراما التركية. فيما تداول نشطاء موقع «فيسبوك» الاجتماعي صورة من الصفحة الأولى لـ «جريدة الأهرام المصرية» في العام 1954، عقب ثورة 23 يوليو 1952، حول طرد السفير التركي، بسبب التدخل في الشؤون المصرية وسب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، معتبرين أن التاريخ يعيد نفسه. واعتبرت القوى السياسية المصرية «أن قرار طرد السفير التركي من مصر خطوة جيدة لكنها تأخرت».

من جانبه، دعا صفوت عمران الأمين العام لتكتل القوي الثورية الوطنية الحكومة المصرية إلى «كشف التداعيات التي أوصلتها إلى طرد السفير التركي من القاهرة واستدعاء السفير المصري من انقرة»، مشيرا إلى أن «من حق الشعب المصري بعد ثورتي يناير ويونيو ان يعرف حقيقة كل ما يحدث». ودعا عمران إلى «تدشين حملة شعبية لمقاطعة المنتجات التركية إذا استمر عداء الحكومة التركية للثورة المصرية»، مع التأكيد على ان ذلك الموقف ضد اوردغان وحكومته لإجبارها على الاستقالة وليس ضد الشعب التركي الذي تجمعنا به علاقات عديدة تاريخيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وفي السياق ذاته، تداول نشطاء فيسبوك صورة زنكوغراف من الصفحة الأولى لصحيفة الأهرام المصرية في عدد 4 يناير لعام 1954، وجاء المانشت «طرد سفير تركيا من مصر»، وجاء في سياق الخبر المنشور بالصحفية «أذاعت وزارة الإرشاد القومي بيانا رسميا، أعلنت فيه أن مجلس الوزراء قرر في اجتماع له رفع الحصانة الديبلوماسية عن سفير تركيا بالقاهرة، فؤاد طوغاي، واعتباره شخصا عاديا»، وأضاف الخبر: «كما قرر المجلس طرده من أراضي جمهورية مصر العربية خلال 24 ساعة»، وأرجع ذلك إلى «حملاته المستمرة على سياسة قادة الثورة (ثورة 23 يوليو 1952) وتوجيهه ألفاظا نابية لجمال عبد الناصر».

كرزاي يرفض نصيحة «اللويا جيرغا» بالمصادقة على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن ويضع شروطاً

كابول ـ أ.ف.پ ـ رويترز: وافق المجلس الاعلى للقبائل (اللويا جيرغا)، الذي يضم 2500 عضو على الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الوجود العسكري الاميركي في أفغانستان بعد انسحاب جنود حلف شمال الاطلسي المقدر عديدهم بـ 75 ألفا في نهاية 2014. ويثير هذا الامر مخاوف من اندلاع أعمال عنف في البلاد التي تسيطر حركة طالبان على قسم منها.

فبعد اشهر من المفاوضات الشاقة اتفقت كابول وواشنطن هذا الاسبوع على مضمون الاتفاقية. وتأخير الاتفاقية الامنية يثير استياء واشنطن التي أشارت الى ان هذا الامر ليس «عمليا ولا ممكنا» ولوحت بسحب كامل القوات الاميركية من هذا البلد. وفي خطاب اختتام أعمال اللويا جيرغا أمس، لم يعلن كرزاي بوضوح انه قد يعيد النظر في قراره توقيع الاتفاقية بعد الاقتراع الذي لا يمكنه المشاركة فيه لان الدستور الافغاني يحظر ترشحه لولاية ثالثة.

لكنه أعرب عن استعداده لـ «قبول» قرار اللويا جيرغا وتوقيع الاتفاقية، مشيرا الى شروط مسبقة. وقال «هذا الاتفاق يجب ان يقودنا الى السلام والا فستقع كارثة».

وأضاف «على الاميركيين ان يتعاونوا ويشاركوا في عملية السلام» مع متمردي طالبان.

كما أكد كرزاي ان على الولايات المتحدة وقف جميع العمليات العسكرية التي تستهدف منازل افغانية والتي على حد قوله تنتهك سيادة البلاد. وقال من فوق منبر اللويا جيرغا في قاعة واسعة في حرم معهد الفنون التطبيقية غرب كابول «اذا عادت الولايات المتحدة مجددا الى منازلنا فلن يكون هناك اتفاق». والمح كرزاي الى انه سيواصل المباحثات مع واشنطن حول الاتفاقية حتى وان اختبر صبر ابرز داعم عسكري ومالي لبلاده.

وقال «سأواصل العمل على الاتفاق. وسأستمر في التفاوض». وقد تترتب نتائج عن توقيع الاتفاق من عدمه على البلاد. ورغم الحرب التي استمرت 12 عاما تبقى الحكومة الافغانية ضعيفة أمام تمرد طالبان التي طردها تحالف عسكري بقيادة اميركية من السلطة في نهاية 2001.

وفي الجانب الاميركي، توقيع الاتفاقية سيسمح لواشنطن بالاستمرار في الاستفادة من القواعد في منطقة ذات رهانات جيو استراتيجية مهمة لان موقع افغانستان استراتيجي بين ايران وباكستان والهند والصين.

من جهته، قال صبغة الله مجددي رئيس المجلس الأعلى للقبائل لكرزاي في ختام الاجتماع «اذا لم توقع عليه فإننا سنشعر بخيبة الأمل». ورد كرزاي قائلا «حسنا» ثم غادر المنصة.

ويعني عدم حسم الاتفاق الأمني انسحابا كاملا للقوات الأميركية لتترك افغانستان وحدها في مواجهة تمرد حركة طالبان. القوات الأميركية موجودة في أفغانستان منذ قادت حملة للاطاحة بحكم حركة طالبان أواخر عام 2001. وقال وزيرا الخارجية الأميركي جون كيري والدفاع تشاك هاغل ومسؤولون أميركيون آخرون إنه يجب توقيع الاتفاق بنهاية هذا العام لبدء ترتيبات للوجود العسكري الأميركي بعد عام 2014. ويقول منتقدون ان إصرار كرزاي على عدم التوقيع حاليا على الاتفاق ربما يعكس رغبته في ان ينأى بنفسه عن أي اتفاق مع الولايات المتحدة.

ويعتقد البعض ان كرزاي متخوف من ان الولايات المتحدة وبلدانا غربية أخرى ربما تحاول التدخل في الانتخابات الرئاسية العام المقبل. ولا يحق لكرزاي الذي قضى مدتين رئاسيتين خوض الانتخابات المقبلة.

فنانون «ينتقدون» خالد يوسف لموافقته على محاكمة المدنيين عسكرياً

منة شلبي

القاهرة ـ إيلاف: استنكر عدد من الفنانين والمخرجين السينمائيين المصريين «موقف المخرج خالد يوسف من الموافقة على محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري رغم معارضته لها في السابق وتنافيها مع مطالب الثورة المصرية التي تطالب بأن يكون القضاء العسكري مختصا بالعسكريين فحسب نظرا لما فيه من إجراءات شديدة وصارمة تفتقد معها عناصر المحاكمة العادلة في غالبية الأوقات للمدنيين.

ووقعت الفنانة منة شلبي وعدد كبير من الفنانين والمخرجين المصريين بيانا بعنوان «خالد يوسف ليس باسمنا» انتقدوا فيه موقف خالد يوسف مؤكدين عدم وجود خلافات شخصية معه وانه لا يمثلهم.

وقال البيان : «نحن مجموعة من السينمائيين المصريين جزء لا يتجزأ من الشعب المصري والذي يناضل من أجل تحقيق حلمه بالحرية والعدل والتي خرج من اجلها الملايين في شوارع وميادين مصر منذ انطلاق ثورة 25 يناير 2011 وحتى الآن» وأضاف البيان: «قد هالنا ان يوافق المخرج خالد يوسف الممثل للسينمائيين ضمن لجنة الخمسين التي تصيغ دستور مصر الجديد على محاكمة المدنيين عسكريا مع الاشارة الى ان هذا التمثيل لم يكن بانتخاب أو باختيار السينمائيين انفسهم وإنما تم بطريقة فوقية من السلطة، وبسبب حرصنا على عدم تصعيد المشاكل في تلك الفترة الحرجة التي يمر بها بلدنا لم نعترض، آملين في فتح النقاش والمشاورة وهو ما لم يحدث»، وأن موقف خالد يوسف جاء «مفاجئا» ليطيح بآمال الشعب المصري الذي كان جزءا من نضاله اثناء الثورة وحتى الآن هو وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، وهي المحاكمات التي ظهر بها وبدون أي افتراء ان القضاء العسكري قضاء غير مستقل تابع للسلطة التنفيذية يكون فيه الحكم هو الخصم ويكون للضابط المصدق سلطات أعلى من القاضي العسكري تصل لحد إلغاء الحكم وحفظ الدعوى، بل الأفظع من ذلك ان يحرم المتهم من وجود محاميه اثناء المحاكمة وأن يحاكم المواطن في أي مكان ربما لا يستوفي شروط المحاكمة العادلة، وقد حدث ان حوكم البعض داخل المطبخ العسكري في منتصف الليل بدون إبلاغ الأهل أو المحامين بحسب البيان.